

قضايا بحثية 1 – الأسبوع الرابع

الإشكالية القانونية حول الخصوصية الرقمية في مواجهة استهداف
الإعلانات دراسة تحليلية مقارنة بين بعض التشريعات العربية والغربية

إعداد الطالب/

علي احمد الشهراني

2025



أولاً: صياغة أهداف الدراسة كما وردت

أورد الباحثان أهداف الدراسة بشكل صريح، ويمكن تلخيصها كما يلي:

1. إجراء مقارنة تحليلية بين التشريعات العربية والغربية لتحديد نقاط التشابه والاختلاف بشأن حماية الخصوصية الرقمية في ظل استهداف الإعلانات.
2. رصد الثغرات والقصور في هذه التشريعات واقتراح التعديلات اللازمة لسدها.
3. تحديد أبرز التحديات القانونية والتقنية التي تواجه حماية الخصوصية الرقمية في ظل الاستخدام الواسع للإعلانات المستهدفة.
4. دراسة دور التكنولوجيا الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي، في تعقيد هذه التحديات.

ثانياً: تحليل مضمون الأهداف

تتسم أهداف الدراسة بطابع شمولي وتحليلي، فهي لا تقتصر على مجرد وصف الواقع القانوني، بل تتجاوزه إلى تشخيص الثغرات، واقتراح حلول عملية، وفهم الأثر التكنولوجي المتسارع. هذا النوع من الأهداف يُعد ملائماً لطبيعة البحث القانوني المقارن، خصوصاً في موضوع حديث مثل الخصوصية الرقمية.

الهدف الأول يُعبّر عن نية واضحة في استخدام المنهج المقارن لإبراز الفروقات بين الأنظمة القانونية. وهذا يُعد مسلكاً مهماً من الناحية التحليلية والتشريعية، لأنه يسمح للباحثين باقتباس التجارب الناجحة وتفاذي مواطن الضعف من تشريعات أخرى.

الهدف الثاني يُظهر بُعداً نقدياً في الدراسة، من خلال كشف جوانب القصور في النصوص القانونية المعتمدة سواء على المستوى العربي أو الغربي. وهو أمر ضروري لأي بحث قانوني يروم الإصلاح التشريعي أو إحداث تطوير في أدوات الحماية القانونية.

ثانياً: تحليل مضمون الأهداف

الهدف الثالث يتناول الجانب التقني المرتبط بالقانون، وهو ما يدل على وعي الباحثين بتداخل التخصصات. فالقانون اليوم لا يمكن أن يُدرس بمعزل عن تأثير التقنية، خاصة في قضايا تتعلق بالخصوصية والبيانات.

أما الهدف الرابع، فيبرز بوضوح إدراك الباحثين لأهمية الذكاء الاصطناعي ودوره في مضاعفة التحديات القانونية، وهو ما يجعل الدراسة مواكبة لأحدث التغيرات في المجال.

ثالثاً: مدى واقعية الأهداف وإمكانية التوصل إليها

1. قابلية التحقيق من خلال الأدوات والمنهج

تبدو الأهداف الأربعة واقعية ويمكن تحقيقها في ضوء المنهج المعتمد من قبل الباحثين، وهو المنهج التحليلي المقارن. وقد استعان الباحثان بتحليل عدة تشريعات (المصرية، السعودية، الأوروبية، الكندية، الأمريكية) مما يوفر قاعدة صلبة لتحقيق الأهداف المقارنة.

استخدمت الدراسة أدوات مرجعية قوية (نصوص قانونية، مقالات علمية، مواقع مؤسسات رسمية)، وهو ما يمنحها القدرة على رصد الثغرات ومواطن القصور التشريعي بشكل موثوق.

ثالثاً: مدى واقعية الأهداف وإمكانية التوصل إليها

2. إمكانية التوصل للنتائج المرتبطة بالأهداف

من خلال النتائج التي عرضتها الدراسة في الفصول اللاحقة، يتضح أن الباحثين تمكنوا من:

- إبراز التباين الكبير بين التشريعات العربية والغربية.
 - إظهار غياب معايير موحدة لحماية الخصوصية الرقمية.
 - توصيف أثر الإعلانات المستهدفة على البيانات الشخصية.
 - مناقشة تأثير الذكاء الاصطناعي في مقاومة الانتهاكات المحتملة للخصوصية.
- وهذا يعني أن نتائج الدراسة جاءت متوافقة مع الأهداف المعلنة، مما يدل على إمكانية التوصل إلى هذه الأهداف عملياً في إطار الدراسة.

ثالثاً: مدى واقعية الأهداف وإمكانية التوصل إليها

3. ارتباط الأهداف بالإشكالية والتساؤلات

الأهداف مرتبطة بإشكالية الدراسة الرئيسية، والتي تمحورت حول:

"إلى أي مدى يمكن تحقيق توازن بين حماية الخصوصية الرقمية للأفراد وحقوق الشركات في ممارسة استهداف الإعلانات ضمن بيئة قانونية غير موحدة؟"

كما أن الأهداف تنفرع عن أسئلة بحثية فرعية دقيقة، مثل:

- ما التحديات التي تواجه الخصوصية الرقمية في ظل الإعلانات المستهدفة؟
- كيف تعاملت التشريعات العربية والغربية مع هذه التحديات؟
- ما نقاط القوة والضعف في تلك التشريعات؟
- ما التوصيات التي يمكن تقديمها لتعزيز الحماية؟



رابعاً: مدى ملائمة الأهداف لطبيعة الموضوع

تُعد الخصوصية الرقمية في مواجهة استهداف الإعلانات من الموضوعات الحديثة والمتداخلة، والتي تتطلب معالجة قانونية متعددة الزوايا، تشمل:

- البُعد التقني (البيانات والإعلانات والذكاء الاصطناعي).
- البُعد القانوني (الحق في الخصوصية).
- البُعد الاقتصادي (حق الشركات في الإعلان).
- البُعد الأخلاقي (مدى احترام الإرادة الحرة للمستخدمين).

وقد نجحت أهداف الدراسة في تغطية كل هذه الأبعاد دون إغفال أو تعميم مغل. كما أن وجود هدف خاص بالذكاء الاصطناعي يُظهر تطوراً فكرياً في تناول الباحثين للموضوع.

خامسا: ملاحظات نقدية محدودة على صياغة الأهداف

رغم قوة الأهداف وشمولها، إلا أن هناك بعض الملاحظات التي يمكن تسجيلها من باب التحسين العلمي:

- عدم تصنيف الأهداف بين رئيسية وفرعية، فالدراسة لم تميّز صراحة بين الأهداف الجوهرية والأهداف الداعمة، مما قد يحدث بعض التشبث في التركيز عند القارئ.
- غياب هدف واضح يتعلق بتحليل التجارب القضائية أو التطبيقية، كان من الأفضل تضمين هدف يُشير إلى تحليل السوابق القضائية أو الأثر الواقعي لهذه التشريعات على المستخدمين.
- عدم ربط الأهداف صراحة بفرضيات محددة، لو تم تقديم فرضيات استرشادية، لمساعد ذلك في قياس مدى تحقق الأهداف بشكل أدق.

file:///C:/Users/bg/Downloads/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B5%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

